

المصدر: جريدة الأنوار

<http://www.alanwar.com>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

## مخبير: الاكثر فاعلية اثبات حصول الفساد بشهادات وادلة حسية مؤتمر في البرلمان حول اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد

افتتح قبل ظهر امس، في قاعة المكتبة العامة في المجلس النيابي، مؤتمر الاعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد المقدم من النواب: غسان مخبير، ياسين جابر، وليد خوري، زياد القادري، عماد الحوت، آلان عون، جوزف معلوف وعلي فياض، وملاحظات على اقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام والذي نظّمته الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات والتي تضم: وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، نقابة المحامين في بيروت، جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - عدل، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.

وحضر المؤتمر وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي، والنواب: غسان مخبير، علي فياض، عماد الحوت، طوني ابو خاطر، وليد خوري، آلان عون وعاصم عراجي، النائب السابق اسماعيل سكرية، مجلس ادارة الشبكة، منظمة برلمانيون ضد الفساد، ممثلون لجمعية الدفاع عن الحقوق والحريات وممثلون لجمعيات أخرى ومهتمون.  
مخبير

في البدء كانت كلمة مجلس ادارة الشبكة ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد النائب مخبير الذي قال: يسرني ويشرفني في هذا اللقاء ان اعلن عن انجاز اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد الذي وقعه وتقدم به رسميا من مجلس النواب عدد من الزملاء النواب اعضاء مجموعة البرلمانيون ضد الفساد وهم، الى غسان مخبير، الزملاء النواب: ياسين جابر، وليد خوري، زياد القادري، عماد الحوت، آلان عون، جوزف معلوف وعلي فياض.  
واضاف: كان انجاز اقتراح هذا القانون نتاج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، التقوا جميعهم في اطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات، وفي سياق مصادقة لبنان على اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فأتى اقتراح القانون على جانب كبير من الأهمية من حيث المضمون والشكل.

اولا: من حيث المضمون:

يشكل اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد مدمكا تشريعا اساسيا وضروريا من اجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان، عملا بمتطلبات اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أبرمه لبنان. هذا الإقتراح يضاف الى مداميك تشريعية اخرى، منها ما هو منصوص عليه في القوانين المرعية - لا سيما الأحكام الجزائية التي تجرم اعمال الفساد وصرف

النفوذ - ومنها ما لا يزال في مرحلة المشروع، أبرزها اقتراح قانون الحق في الوصول الى المعلومات، واقتراح قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومنها الآخر ما يحتاج الى تعديل مثل قانون الإثراء غير المشروع. وتابع: بات من نافل القول التأكيد ان لبنان يعاني آفة الفساد الذي ينخر مؤسساته ويشكل عائقا أمام تقدم البلد ونهوضه بشكل سليم، إذ ان الفساد يتسبب بالفقر وينتهك حقوق الإنسان ويقوض الديمقراطية ويشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما إنه إحدى أدوات الجريمة المنظمة.

اما الوسيلة الأكثر فاعلية وجدوى في مكافحة الفساد، فهي إثبات حصول الأفعال التي تشكل فسادا بشهادات موثقة وأدلة حسية، تمكن من اثارة هذه الوقائع بشكل واثق في المحافل الرقابية والقضائية المختصة وصولا الى القبض على الفاسدين ومحاكمتهم وفق الأحكام الجزائية العديدة المتوافرة في القانون اللبناني. لكن الموضوع فيه من الخطورة ما يجعل الموظفين والمواطنين الذين يمتلكون مثل هذه الأدلة يجمعون عن التحرك، اما بسبب خشية من تداعيات سلبية عليهم، من جهة، او بسبب عدم ثقة بجدوى الملاحقة وفعاليتها.

لذلك، برزت الحاجة الى تشجيع الناس على التحرك والإدلاء بمعلوماتهم حول الفساد بشكل يتجاوز النصح الكلامي، كما الحاجة الى توفير الحماية اللازمة لكاشفي الفساد. جميع هذه الأسباب وغيرها اوضحناها في الأسباب الموجبة، ويهدف اقتراح القانون إلى:

- التشجيع، وضعت آلية لتعويض الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهودر، كما أعطى الكاشف مكافآت في حالات معينة.

- الحماية على مستويين:

١- حماية كاشف الفساد من الضرر الوظيفي أو غير الوظيفي الذي قد يصيبه جراء قيامه بكشف الفساد، ولذلك يتضمن القانون آلية للحماية ورفع الضرر والتعويض.

٢- حماية المعلومات المتعلقة بكاشف الفساد التي تعتبر سرية.

- فاعلية الملاحقة لا سيما عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي ما زالت في طور المشروع قيد النظر في اللجان النيابية المختصة بعدما تقدم الزميل النائب روبيير غانم باقتراح قانون يرمي الى انشائها باسم قانون مكافحة الفساد. ونحن بدورنا تقدمنا بمجموعة اقتراحات جديدة تزيد من الصلاحيات والحصانات والفالية التي يفترض ان تتمتع بها الهيئة المذكورة.

ثانيا - من حيث الشكل:

ان اقتراح القانون المنجز هو نتاج عمل مشترك قل نظيره في لبنان، في اطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات التي تأسست في نيسان ٢٠٠٨ والتي تتميز بتنوع قطاعي ومهني كبير، إذ تضم:

١ - نوابا برلمانيين من كتل مختلفة وقعوا اقتراح القانون: ذلك ما يؤكد أهمية التعاون في العمل التشريعي الضروري لبناء نظام النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه.

٢ - وزارات مختصة مختلفة: العدل، الإقتصاد والتجارة، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، الداخلية والمال.

٣ - نقابات مهن حرة وهيئات المجتمع المدني المعنية، وهي عديدة ومتنوعة.

٤ - التعاون في الخبرة القانونية والدولة المقارنة من خلال مجموعة عمل قانونية مؤلفة من خبراء قانونيين متطوعين، وتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأميركيين التي وفرت الخبرة القانونية المقارنة من خلال اختصاصيين لبنانيين ودوليين، لا سيما مع المحامية الدكتورة ماري غنطوس.

الصفدي

والقى الوزير الصفدي كلمة جاء فيها: باسم وزارة الاقتصاد والتجارة يشرفني أن أكون حاضرا اليوم في مؤتمر الإعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد فهو يكمل منطقيا اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صوغه. نحن في وزارة الاقتصاد والتجارة معنيون بمثل هذه القوانين، فلا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه. ولا يحافظ لبنان على صدقيته تجاه السياح والمستثمرين من دون ضوابط رادعة تحد من الفساد أينما وجد. من هنا تنظر وزارة الاقتصاد والتجارة إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد خطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة. كما أننا نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد خصوصا عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية.

واضاف: الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جدا وتأثيره على الاستثمارات خطير جدا. فالتحديات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟ من باب المعلومات فقط، يكشف البنك الدولي في دراسة له، أنه من أصل ٣٥ ألف مليار دولار، وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من ألف مليار تهدر سنويا رشاوى في العالم. وبحسب الدراسة نفسها، فإن الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة أضعاف. مما لا ريب فيه أنه سيكون لقانون حماية كاشفي الفساد أثر إيجابي وفاعل على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من أعمال الفساد وزيادة فاعلية الحكومة والترويج للاستثمار. ولعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكب الفساد.

وناشد المجلس النيابي الذي سيناقش اقتراحات القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد في القطاع العام وحق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد أن يقرها سلة واحدة في أسرع وقت، وان يعتبرها من الأولويات التشريعية. وختم: أريد هنا ان اتكلم على امر صغير حصل معنا، لقد وصلت من الصين مساء امس، وكان من ضمن البرنامج الرسمي للزيارات زيارة لحاكم مقاطعة عدد سكانها ٦٠ مليون شخص، وكان هناك زيارة لرئيس مجلس ادارة احدى الشركات الكبيرة في الصين، وألغيت الاجتماعات على اساس انه تم توقيف هذين الشخصين بخصوص الفساد، وحقيقة سرنا الامر جدا ان دولة مثل الصين فيها فساد مثل كل الدول، تأخذ الامر جديا وتوقف اشخاصا في مراكز كبيرة جدا وتحيلهم على القضاء بتهمة الفساد، ان شاء الله نتمكن يوما من ذلك.

صعب

ثم كانت كلمة الشركاء في القطاع الخاص القاها امين سر الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد فادي صعب، جاء فيها: باسم الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ونيابة عن مجموعة المناصرة والضغط، أود ان اؤكد أهمية تقديم

اقترح قانون حول حماية كاشفي الفساد، تأتي في ظل التكتّم الذي غالبا ما يحيط بملفات الفساد في لبنان. فهذه التجربة هي امتداد للتعاون الذي بدأ منذ قرابة عامين ضمن اطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات والذي كان نتاجه الاول تقديم اقتراح قانون حول الحق في الوصول الى المعلومات في نيسان ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، يأتي التكامل بين الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، اذ لا يمكن اقرار قانون من دون وجود الآخر، مع ايماننا بان هاتين المبادرتين تشكلان الخطوتين الاساسيتين في مشوار الالف ميل لمكافحة الفساد في لبنان.

نجم  
والتت المستشارة الأولى في جمعية المحامين والقضاة الأميركيين - مبادرة سيادة القانون الأنسة مايا نجم مداخلة جاء فيها: إنجاز قانون حول حماية كاشفي الفساد وقراره هو خطوة مهمة في اتجاه وفاء لبنان بالتزاماته الدولية لا سيما معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان عام ٢٠٠٨. لكن، من أجل ضمان إنفاذ هذا القانون، لا بد أن تواكب هذه الخطوة بآليات تطبيق تشمل سلطات إشراف قوية ومستقلة عبر إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وكذلك إرساء هذه المبادئ في مختلف الإدارات العامة والخاصة. يسرنا توفير المساعدة للمؤسسات اللبنانية لدعم خطواتها اللاحقة في هذا المجال ويشرفنا أن نكون قد تعاوننا مع الشبكة الوطنية من وزارات ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني وقطاع خاص وسعادة النائب غسان مخيبر وزملائه النواب في منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد وأعضاء اللجنة القانونية ولجنة المدافعة وكل الأفراد الذين كرسوا الكثير من الوقت والجهود في نشاطات الشبكة لغاية اليوم.

وختمت: لقد استطعنا أن نوفر الدعم التقني والمالي والخبرة المقارنة من خلال منحة قدمها مشكورا مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأميركية. تتطلع الجمعية إلى الاستمرار في دعم الجهود لإرساء سيادة القانون وتعزيز الشفافية في لبنان والمنطقة.

بعد ذلك، عرضت أحكام اقتراح القانون والملاحظات ثم جرت مناقشة عامة شارك فيها النواب وأعضاء في المنظمة.